جونسون يأسف لحالة العلاقات مع موسكو

بريطانيا: مقترحات الاتحاد الأوروبي بشأن أيرلندا الشمالية غير كافية

بوريس جونسون وفلاديمير بوتين

«وكالات»: أكد رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون للرئيس الروسي فلاديمير بوتين الإثنين أن العلاقات بين بلديهما المتدهورة للغاية، ليست على المستوى الذي تريده لندن وأعرب عن أسفه لغياب بوتين عن المؤتمر الدولي حول المناخ، وفقا لداونينغ ستريت.

قال متحدث باسم جونسون بعد محادثتهما الهاتفية وهي الأولى منذ مايو 2020 «لقد كان رئيس الوزراء واضحا أن علاقة المملكة المتحدة الحالية بروسيا ليست تلك التي نريدها».

وأضاف «لا تزال هناك صعوبات كبيرة» مشيراً إلى تسميم الجاسوس الروسي السابق سيرغي سكريبال في 2018 على الأراضي البريطانية ومسألة أوكرانيا.

وقال الكرملين في بيان: «على الرغم من المشاكل المعروفة، سيكون من المفيد لموسكو ولندن التعاون في عدد من القضايا».

وتوترت العلاقات بين روسيا والمملكة المتحدة بسبب عدد كبير من الخلافات على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، من تسميم بمادة البولونيوم 210 الجاسوس السابق ألكسندر ليتفينينكو في المملكة المتحدة في عام 2006 إلى قضية سكريبال، بالإضافة إلى القضايا الدبلوماسية مثل سوريا أو أوكرانيا.

في حين لا ينوي فلاديمير بوتين المشاركة في المؤتمر حول المناخ الذي يفتتح الأحد في غلاسكو، اعرب بوريس جونسون عن «الأمل في أن ترفع روسيا هدفها بتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050» مقارنة بعام 2060 حاليا، بحسب رئاسة الوزراء البريطانية.

ووفقاً لداونينغ ستريت، فقد أعرب بوتين «عن أسفه لعدم التمكن من القدوم إلى قمة كوب26- شخصيا بسبب الوضع المرتبط بفيروس كورونا في روسيا».

من المتوقع أن يشارك أكثر من 120 من قادة العالم في أكبر قمة للمناخ منذ مفاوضات باريس في عام 2015، في الأول والثاني من نوفمبر. ومن غير المرتقب أن يشارك فيها بوتين ولا الرئيس الصيني شي جينبينغ، مما أثار مخاوف من صعوبة التوصل إلى اتفاق.

من جهة أخرى قالت بريطانيا إن مقترحات الاتحاد الأوروبي لحل الاضطرابات الاقتصادية في مرحلة ما بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي (بريكست) في إيرلندا الشمالية «غير كافية»، حيث لا يزال الجانبان في حالة جمود في المفاوضات وهو ما قد يتسبب في اندلاع حرب تجارية.

ونقلت وكالة بلومبرج للأنباء عن ديفيد فروست وزير الدولة البريطاني المكلف بملف الخروج من الاتحاد الأوروبي قوله للجنة برلمانية، الإثنين «لست متأكداً من أنهم سيحققون التحرير الطموح للتجارة بين بريطانيا وايرلندا الشمالية الذي نأمل أن نراه»، في إشارة إلى عرض الاتحاد الأوربي خفض عمليات التفتيش في الجمارك للبضائع التي تعبر البحر الايرلندي.

وأضاف «الخلافات بيننا لا تزال كبيرة».

وهناك خلافات بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي في محادثات إضافية بشأن تسوية ما بعد بريكست، حيث هددت حكومة رئيس الوزراء بوريس جونسون بأن تعلق بشكل أحادي اتفاق الخروج الذي يتناول ايرلندا الشمالية بسبب تأثيره السلبي على التجارة.

وفي أعقاب الخروج من الاتحاد، وافقت بريطانيا على وجود حدود جمركية فعالة في البحر الايرلندي من أجل تجنب إنشاء حدود صعبة في جزيرة ايرلندا.

وترغب بريطانيا الآن في تعديل الاتفاق، معتبرة أنه يضر باقتصاد ايرلندا الشمالية ولا يحقق الهدف منه.

أردوغان يتراجع عن طرد السفراء

الرئيس التركي رجب طيب أردوغان

«وكالات» : قال الرئيس التركي رجب طيب إردوغان إن السفراء الغربيين الذين كانوا قد دعوا للإفراج عن الناشط المدني عثمان كافالا «تراجعوا» عن موقفهم وسيكونون «أكثر حذرا في المستقبل»، متراجعا بدوره عن تنفيذ قرار بطردهم من البلاد.

وتابع إردوغان «لم يمكن في نيتنا أن نثير أزمة» بل أن نحمي الحقوق السيادية لتركيا.

وفي وقت سابق الإثنين، قالت وكالة الأناضول للأنباء التي تديرها الدولة في تركيا الإثنين إن الرئيس أردوغان «رحب» ببيان أصدرته سفارات غربية وجاء فيه أنها تلتزم بمعاهدة دبلوماسية تقضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة المضيفة.

وقال أردوغان في مطلع الأسبوع إنه أصدر تعليمات باعتبار سفراء عشر دول غربية «أشخاصاً غير مرغوب فيهم» لمطالبتهم بالإفراج عن رجل الأعمال عثمان كافالا المحبوس منذ أربع سنوات بتهم تمويل احتجاجات والضلوع في انقلاب فاشل.

وقالت وكالة أنباء الأناضول نقلاً عن مصادر في الرئاسة التركية أن أردوغان رحب بالبيان الذي نشرته على تويتر سفارات الولايات المتحدة وكندا وهولندا ونيوزيلندا وأعادت نشره لاحقاً سفارات السويد والنرويج وفنلندا والدنمارك.

تتمات

الأمير: كلنا

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

الاخوة رئيس وأعضاء مجلس الأمة ... المحترمون الحضور الكرام.. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. على بركة الله وبعونه سبحانه وتعالى نفتتح دور الانعقاد الثاني للفصل التشريعي السادس عشر لمجلسكم الموقر، داعيا المولى سبحانه وتعالى، أن يوفقنا جميعا لما فيه الصلاح والرشاد، لخدمة وطننا الكويت وأهله الأوفياء.

«ربنا آتنا من لدنك رحمة وهيئ لنا من أمرنا رشدا» والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

من جهته أشاد رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم بدعوة سمو أمير البلاد إلى الحوار بين السلطتين كبادرة ساهمت بكسر الجمود والركود السياسيين، مثنيا في الوقت ذاته على التجاوب السريع والفوري لممثلي الأمة من مختلف الأطياف والتوجهات مع هذه الدعوة الكريمة.

وأكد الغانم في كلمته خلال جلسة افتتاح دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي السادس عشر، أهمية تفعيل مبادئ الحوار والتوافق وسياسة المائدة المستديرة والنقد البناء لحل المشكلات المصيرية، بدلا من وصفات التصارع والاشتباك السياسي والطعن والتشكيك والتخوين.

ورحب الرئيس الغانم في مستهل كلمته بسمو أمير البلاد قائلا: «بالأصالة عن نفسي، ونيابة عن الزملاء أعضاء مجلس الأمة، أرحب بكم يا سمو الأمير أجمل ترحيب، في بيت الشعب، الذي شهد قبل عام ونيف، بيعة الشعب وإجماعه عليكم، حاكماً وأميراً وأباً للسلطات، لا تدشيناً لحكم جديد، بل امتداداً لحكم قديم راسخ ومتأصل، حكم توارثته أسرة الخير، كابراً عن كابر، وعادلاً عن عادل، رسخته بالحكمة والشورى، وعززته بالعدل وإحقاق الحق، وسجلته عبر التاريخ، سيرةً للمسؤولية، وفن الاضطلاع بها وتحملها فمرحباً بكم أيها الوالد الكبير، بين أبنائك وإخوانك».

أضاف: «كما أرحب عظيم الترحيب، بعضدكم وسندكم، وسيف يمينكم، سمو ولي العهد الأمين، الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، رعاه الله، الذي حظي قبل عام، على ثقة سمو الأمير الغالية، وبثقة وإجماع وبيعة شعبكم الأصيل».

وذكر الغانم: «يا صاحب السمو لا أحد فينا ينكر حالة عدم الرضا، التي تكتنف قلوبنا جميعا عدم الرضا من الجمود الذي اعترى العمل السياسي في الكويت، والمراوحة - إن لم أقل التراجع - على صعيد التعاطي السياسي مع قضايانا الوطنية».

أضاف: «بعد إضاعة الكثير من الوقت، وبعد أن فوتنا العديد من الفرص المواتية، للبدء في العمل الجماعي البناء، جاءت دعوة سموكم إلى الحوار بين السلطتين، كتدخل سام من قبلكم، وكبادرة ساهمت في كسر الجمود والركود، فكان أن رد ممثلو الأمة، من مختلف الأطياف والتوجهات، على هذه الدعوة بالتجاوب السريع والترحيب الفوري».

وقال: «هنا يتوجب علي للتاريخ، أن أتوجه بالشكر الجزيل لأخي الكريم، سمو رئيس مجلس الوزراء والإخوة الوزراء والمستشارين بالديوان الأميري على تفاعلهم ومثابرتهم طيلة جلسات الحوار، والشكر موصول لإخواني النواب، الذين تعاطوا مع الأمر بمنطق المسؤولية، فكانوا - بحق - رجال دولة، شاركوا بجدية، وتفاعلوا بواقعية، وعملوا بإيجابية».

واستطرد رئيس مجلس الأمة قائلا: «أخص بالشكر الأخ الزميل الدكتور عبيد الوسمي، الذي شهد له الجميع بأنه قد تجاوز آلامه، وكابد أوجاعه، فقرر قطع رحلته العلاجية، مجازفاً بصحته، تلبية لدعوة المقام السامي للحوار، وتغليبا للمصلحة الوطنية العليا، فلم يتخذ من خلافه السياسي معنا ذريعة للتخلي عن مواجهة القضايا المصيرية، بل تسامى على ذلك بموضوعية، وأقدم على المشاركة بمسؤولية».

وأوضح الغانم «كان لمشاركة الدكتور عبيد الوسمي بالغ الأثر في نجاح أولى خطوات الحوار، وكان ذلك محط ثناء ومحل اطراء ليس من الشعب الكويتي فحسب بل ومن القيادة السياسية أيضا، فله من الأمة عاطر الثناء، وصالح الدعاء، بأن يمن الله عليه بعاجل الشفاء».

وأشار إلى أنه «عقب الانتهاء من بعض ملفات هذا الحوار استمعتم يا سمو الأمير الى مرئياته، وأعطيتم مباركتكم لكل خطوة من شأنها تحقيق الاستقرار السياسي وإشاعة مناخ التعاون والإنجاز».

وقال الغانم: «لأنكم يا سمو الأمير، تحملون بين جوانحكم، قلباً أبوياً حانياً، ولأن سيرتكم وسيرة من سبقوكم، هي سيرة التسامي والتسامح والترفع، أعلنتم، وكان إعلانا مفرحا ومبهجا، بتفعيل المادة 75 من الدستور والمتعلقة بالعفو الخاص، وكلفتم رؤساء السلطات الثلاث باقتراح الضوابط والشروط، المتعلقة بهذا الملف، ليتحقق التلاقي المحمود بين الإرادة الأميرية والرغبة الشعبية وفق الأطر الدستورية المتعارف عليها».

أضاف: «نأمل من الله تعالى أن تتوج جهودنا جميعا، في تحقيق انفراجات، يسعد بها الشعب الكويتي، بمباركة ورعاية من سموكم الكريم».

وبين الغانم أنه «من خلال قراءة التاريخ البعيد والقريب، نستطيع أن نقول وبشكل يكاد يصل إلى الجزم، إن الحوار والتوافق وسياسة المائدة المستديرة والعصف الذهني المتواصل، والكلمة الطيبة الصادقة، والأسلوب الحضاري الراقي، والنقد البناء، كانت دائما الوصفة المثلى لحل كل مشكلاتنا».

وشدد على أنه «لا التصارع، ولا الاشتباك السياسي الموتور، ولا الطعن، ولا التشكيك، ولا التهديد، ولا الوعيد، ولا التخوين، سبل ناجحة لوضع مشكلاتنا على طريق الحل».

وقال الغانم: «أريد أن أقول هنا وبكل وضوح..لقد أخطأنا جميعا، جميعا ومن دون استثناء، فلا نكابر، وقد كانت هناك ومنذ الجلسة الأولى لدور الانعقاد الأول، أفعال وردود أفعال، وشد وجذب».

وأوضح أنه «إذا كنا نريد فتح صفحة جديدة يستفيد منها المواطن المهموم بمشكلاته الحقيقية والمستحقة، فلا بد لنا من الرجوع إلى الثوابت الدستورية كما رسمها المؤسسون الأوائل».

أضاف: «أقول هنا وبكل وضوح.. إن تحقيق الاستقرار السياسي لا يعني عدم المحاسبة، أو التحصين، كما يشاع من قبل البعض، وإنما يتم تحقيق الاستقرار السياسي بالاستخدام الحصيف والصحيح والحكيم للأدوات الدستورية، كما رسمه آباؤنا المؤسسون».

وقال رئيس مجلس الأمة: «لقد جربنا التصارع كثيراً، وأضعنا الكثير من الوقت، واستنزفنا الكثير من الطاقات والجهود، فماذا جنينا؟ ما زال الشعب يشتكي من ملف التعليم والملف الصحي، وما زالت الأسر الكويتية تنتظر حلولا عملية لمشكلة الإسكان، وما زال الملف الاقتصادي وإصلاحه معطلاً وجامداً، وما زال النفط مصدر دخلنا الوحيد، ونحن للأسف، غافلون عن تلك الاستحقاقات».

وشدد على أن «الواجب علينا جميعا أن نتداعى إلى توحيد جهودنا نحو قضايانا الوطنية المصيرية التي لا تحتمل التأجيل والتسويف والتجاهل، وأن نتفق على تبنيها، ونتحد في توليها بطرح واقعي، وفق برنامج عملي، بعيدا عن المزايدات السياسية والأساليب الفوضوية، لنحمل بصدق هموم الشعب على عاتقنا، تحقيقا لطموحاته وتلبية لاحتياجاته».

وقال الغانم في ختام كلمته «أجدد الترحيب بكم يا سمو الأمير، وسمو ولي العهد الأمين، بين أبنائكما وبناتكما، داعيا المولى تعالى أن يحفظكما من كل شر، وأن يمتعكما بموفور الصحة والعافية، وان يحفظ الكويت وأهلها من كل شر ومكروه».

الخالد: نعاهدكم

العادي الثاني للفصل التشريعي الـ16 لمجلس الأمة: «أتعهد لسمو الأمير بأن التلاحم والتعاون بين المجلس والحكومة سيظل رائدا بين الجميع، لبذل المزيد من الجهد والعمل ليكون دور الانعقاد هذا حافلا بإنجازات تنسجم مع آمال وتطلعات أهل الكويت».

أضاف: بناء على التوجيه السامي لصاحب السمو أمير البلاد، انطلق الحوار بين ممثلي السلطتين التشريعية والتنفيذية لمناقشة سبل تحقيق المزيد من الاستقرار السياسي، وتهيئة الأجواء لتعزيز التعاون بين السلطتين وفقا للثوابت الدستورية، ولقد ثمّن الجميع هذا التوجيه السامي مع التطلع لإنهاء حدة الاحتقان والتوتر السياسي الذي ساد دور الانعقاد الماضي. وبفضل من الله فقد أثمر هذا الحوار على التوافق بمد يد التعاون بين السلطتين تحقيقا للمصلحة العليا للبلاد، وقد أكد ذلك الغالبية من أعضاء مجلسكم الموقر، من خلال الالتماس المرفوع إلى صاحب السمو، لتفضل سموه بالعفو عن بعض أبناء الكويت المحكوم عليهم في قضايا تحكمها ظروف حدوثها وتوقيتها، وذلك بالعمل على تحقيق الاستقرار السياسي الدائم وقواعد تعاون بناء بين الأطراف كافة في مجلس الأمة وخارجه تفتح صفحة بيضاء لكويت جديدة.

وتعهد رئيس الوزراء بأن توطيد التلاحم والتعاون بين المجلس والحكومة سيظل رائد الجميع لبذل مزيد من الجهد والعمل، ليكون دور الانعقاد هذا حافلا بالإنجازات التي تنسجم مع آمال وتطلعات أهل الكويت في مجتمع يعم الخير والرخاء أرجاءه والأمن والاستقرار ربوعه.

وقال سموه أيضا: لا شك أن اهتمامات الحكومة كثيرة وقد تضمنها برنامج عملها الذي تناول أهم محاوره مواجهة مختلف القضايا والمشكلات التي تهم الوطن والمواطنين، كما أنه قدم خلال جلسات الحوار بين ممثلي السلطتين الذي انطلق بناء على التوجيه السامي عددا من المقترحات النيابية المتعلقة بهذا البرنامج لا شك أنها جديرة بالاهتمام والدراسة، مع الترحيب بأي مقترحات جديدة تُسهم في الإسراع بتحقيق الرخاء والازدهار.

أضاف: لقد عاصرنا جميعا ما مر به العالم أجمع والكويت جزء ليست بمعزل عنه من إجراءات وقائية احترازية لمواجهة جائحة فيروس كورونا وتخفيف آثاره على جميع نواحي الحياة.. ولقد تم بفضل الله وتوفيقه النجاح في اجتياز هذه المرحلة واتخاذ إجراءات العودة للحياة الطبيعية. وقد سعت الحكومة بكل جهد واهتمام إلى تطويق هذا الوباء والعمل على المحافظة على الصحة العامة للمواطنين والمقيمين بإجراءات احترازية أدت بفضل من الله إلى الحماية الكاملة للمجتمع وللصحة العامة وتخفيف الأضرار إلى الحد الأدنى، ويشهد كل مُنصف على جهود الحكومة وبخاصة وزارة الصحة بمنتسبيها كافة لإنجاح المنظومة الصحية وعدم انهيارها ومن الإجراءات التي اتخذتها وتبني الحملة الوطنية للتطعيم ضد فيروس كورونا، وقد بلغت نسبة متلقي جرعتي اللقاح من المستحقين ما يزيد على 82 ٪ من خلال إنشاء 103 مواقع لتلقي اللقاحات.

أضاف: ورغم الظروف الاستثنائية لم تغفل الحكومة القضية التعليمية حيث استمر التعليم واستكمال عملية التحصيل العلمي لأبنائنا وبناتنا الطلبة واتخذت الحكومة قرارات ضمان جودة التعليم وفق الإجراءات الاحترازية من خلال التعليم عن بُعد وعقد الاختبارات الورقية والعودة الآمنة لأبنائنا وبناتنا الطلبة في المراحل التعليمية كافة.

وقال سموه: لا يخفى عليكم أن العالم يمر بتحديات اقتصادية نتيجة الآثار المترتبة على الجائحة وتقلبات الأسواق العالمية، الأمر الذي يتوجب على السلطتين التعاون باتخاذ خطوات جادة لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية لمعالجة الاختلالات الهيكلية التي يعانيها اقتصادنا الوطني وفق برنامج زمني مدروس وعاجل، ومن أهم خطواته الحد من مظاهر الهدر وترشيد الإنفاق الحكومي وتنويع مصادر الدخل، وإعادة النظر في سياسة تسعير الخدمات وسياسة الدعم المالي للسلع والخدمات، بما يضمن وصوله إلى مستحقيه الفعليين ومن دون المساس بأوضاع ذوي الدخل المحدود.

وأكد أن توفير الرعاية السكنية لمستحقيها من أهم الأولويات التي تحظى باهتمام الحكومة وعنايتها، حرصا على تأمين العيش الكريم والاستقرار للأسرة الكويتية.

وأشار إلى أن الأمن يأتي على رأس أولويات العمل الحكومي، ففي مجال الأمن الدفاعي، تتركز الجهود في المحافظة على استقلال وسلامة وسيادة الوطن، وتعزيز القدرات الدفاعية والقتالية للقوات المسلحة، وتأمين احتياجاتها من القوى البشرية المؤهلة. وفي مجال الأمن الداخلي فإن الحكومة ماضية في تجهيز وإعداد رجال الأمن، ودعم المؤسسات الأمنية وتطويرها للقيام بمهامها ومسؤولياتها في مواجهة القضايا الأمنية فيما يعزز الاستقرار والطمأنينة وسلامة المجتمع.

وذكر أنه في خصوص السياسة الخارجية فإن الحكومة تتولى تجسيد التوجيهات التي رسمتها القيادة السياسية العليا والمؤسسات الدستورية، كثوابت مبدئية راسخة في سياسة الكويت.

وقال سمو الرئيس إن الحكومة تؤكد تأمين المقومات كافة التي تضمن تنفيذ مبدأ استقلالية القضاء الشامخ، ودعم سلطاته وتحقيق رسالته السامية في إنفاذ القانون واحترامه ليبقى الحصن الحصين للعدالة، ولوطن يأمن فيه الجميع على أرواحهم وحرياتهم وأموالهم.

كما تؤكد الحكومة مجددا اتخاذ الإجراءات كافة للقضاء على الفساد بجميع أشكاله المباشرة وغير المباشرة واستئصاله وتجفيف منابعه.

أضاف: إن أعباء المسؤولية الجسيمة في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ وطننا الغالي تقع على عاتق المجلس والحكومة، معا حيث إن تحقيق ذلك مسؤولية مشتركة تستوجب تسخير جميع الطاقات والإمكانات وتغليب المصالح العليا وتتضافر كل الجهود لمواكبة التطورات المتسارعة في العالم ومواجهة التحديات والمتغيرات، بإقرار منهج إصلاحي شامل، يُنهي حالة الركود والجمود، ويُشيع أجواء الأمل والتفاؤل، ويُطلق مسيرة الوطن الغالي على درب التنمية والازدهار، مع التأكيد أن من أولويات الحكومة قضايا الصحة والتعليم والإسكان وقضايا المرأة والشباب والاستثمار في تنمية عقولهم وطاقاتهم، وخلق مسارات مهنية مستدامة لهم ودعم المقترحات كافة التي من شأنها تحقيق الرخاء المجتمعي والتطوير المؤسسي، وفق أطر القوانين المنظمة.

الديحاني أميناً

الخطاب الأميري»، وشكل 7 لجان مؤقتة، وتمت تزكية أعضاء 5 لجان وانتخاب أعضاء لجنتي «شؤون الإسكان والشباب والرياضة».

كما انتخب خلال الجلسة النواب د. محمد الحويلة ود. عبدالله الطريجي وخالد العتيبي وناصر الدوسري أعضاء ممثلين في البرلمان العربي.

وحسم مجلس الأمة تشكيل 7 لجان بالتزكية إضافة للجنة إعداد الجواب على الخطاب الأميري، و 4 لجان بالانتخاب على النحو التالي:

– لجنة إعداد مشروع الجواب على الخطاب الأميري: تزكية النواب كل حمد سيف الهرشاني، وأحمد الحمد، وأسامة الشاهين.

– لجنة العرائض والشكاوى: انتخاب كل من النواب ثامر الظفيري ومبارك الحجرف والصيفي الصيفي ومساعد العارضي وسعود أبو صليب.

– لجنة الشؤون الداخلية والدفاع: تزكية النواب د.علي القطان وسعدون حماد ود.حمود مبرك العازمي ومحمد الراجحي ومرزوق الخليفة.

– لجنة الشؤون المالية والاقتصادية: تزكية كل من النواب د.خالد العنزي وأحمد الحمد ويوسف الغريب وأسامة الشاهين وسليمان الحليلة ود.بدر الملا وشعيب المويزري.

– لجنة الشؤون التشريعية والقانونية: تزكية النواب كل من د.حمد روح الدين ود.عبيد الوسمي ود.عبد الله الطريجي ومهند الساير ومبارك الخجمة وسلمان الحليلة ود.هشام الصالح.

– لجنة شؤون التعليم والثقافة: تزكية كل من النواب د.حمد المطر وسعدون حماد ومهلهل المضف وفايز الجمهور ود.محمد الحويلة.

– لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل: تزكية كل من النواب د.أحمد مطيع وفرز الديحاني ود.صالح المطيري وخليل الصالح وسعد الخنفور.

– لجنة الشؤون الخارجية: تزكية النواب بدر الحميدي، وفارس العتيبي، وأسامة المناور، ود.عبدالكريم الكندري، وعبدالله المضف.

– لجنة المرافق العامة: تزكية كل من النواب الصيفي الصيفي ود.حمد روح الدين ود.صالح المطيري وفارس العتيبي ود.حمود العازمي ومبارك الحجرف ومساعد العارضي.

– لجنة الميزانيات والحساب الختامي: تم انتخاب كل من النواب عدنان عبد الصمد، د.علي القطان، ود. بدر الملا، مبارك العرو، ويوسف الغريب، وخالد العتيبي، وشعيب المويزري.

– لجنة حماية الأموال العامة: تم انتخاب كل من النواب د.عبدالله الطريجي ومبارك العجمي ومهلهل المضف ود.هشام الصالح ود.عبدالعزيز الصقعبي.

– لجنة الأولويات: تم انتخاب كل من النواب أسامة المناور ود.عبدالعزيز الصقعبي ود.خالد العنزي أعضاء بالإضافة إلى رئيسي لجنتي الشؤون التشريعية والشؤون المالية والاقتصادية.

من جهة أخرى زكى مجلس الأمة أيضا النائب د. عبيد الوسمي وكيلاً للشعبة البرلمانية، والنائب د.حمد المطر أمينا للسر، والنائب سلمان الحليلة أميناً للصندوق، والنائبين فايز الجمهور ومساعد العارضي عضوين في الشعبة.

جاء ذلك خلال اجتماع الجمعية العمومية للشعبة لدور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي السادس عشر، وذلك إثر انتهاء الجلسة الأولى لدور الانعقاد.

حمدان العازمي

هنأ الصبيح وكذلك الاستجواب المقدم للوزير السابق محمد العبدالله، وكذا ما نصت عليه اللائحة الداخلية لمجلس الأمة من أنه بعد انتخاب أمين سر المحلس والمراقب، فان الاستجواب يتقدم على ما سواه» أم أن هناك مؤشرا على استقالة الحكومة وسقوط جميع الاستجوابات!».

وأكد أنه سوف يتقدم بالاستجوابات متى ما وجد الخلل لدى أي وزير أو رئيس الوزراء ولن يسكت وسوف تتم مساءلة رئيس الحكومة

حماد: لجنة

منح الإقامة الدائمة، مؤكدا أن جميع الملفات لازالت عالقة بما فيها من سجلت عليهم مؤشرات بدون دليل.

وأكد أن لجنة شؤون الداخلية والدفاع ستنظر في ملف غير محددي الجنسية، مضيفا» ومن يستحق الجنسية لديه إحصاء ١٩٦٥ يستحق التجنيس ومن يستحق الإقامة الدائمة يحصل عليها ومن وضعت عليهم مؤشرات بغير دليل تتم إزالتها».

من جانب آخر أوضح حماد أنه نال عضوية لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد وعضوية لجنة شؤون الإسكان والعقار.

وأوضح أنه بعد التشاور مع النائب الدكتور علي القطان، فإن منصبي الرئيس والمقرر في اللجنة الإسكانية سيتم حسمهما لصالحه ولصالح النائب خالد العتيبي.

«الأوقاف» تدعو

فاستسقى فاستقبل القبلة وقلب رداءه وصلى ركعتين» رواه البخاري ومسلم.

وأكد أن صلاة الاستسقاء مستحبة ومشروعة لطلب السقيا من الله تعالى، وأنه عملا بالسنة المطهرة يرجى إقامة صلاة الاستسقاء يوم السبت الموافق 31 الجاري، الساعة 10.30 صباحًا بالمساجد المحددة لكل محافظة، مع ضرورة دعوة الأئمة والخطباء جمهور المصلين للتوجه إلى تلك المساجد لأداء الصلاة فيها، وموعظتهم وحثهم على التوبة والإنابة والرجوع إلى الله تعالى.

أمير قطر

القطرية، وعرضها على مجلس الشورى للنظر فيها، مؤكداً أنّ التشريعات، بما فيها الدستورية، هي «نتاج مرحلتها التاريخية ووعي يتطور بتطور الحياة».

وشدد أمير قطر على أنّ «المواطَنة ليست مسألة قانونية فحسب، بل مسألة حضارية قبل ذلك، ومسألة ولاء وانتماء، ومسألة واجبات لا حقوق فقط».

أضاف: «ندرك أهمية اللحظة التاريخية التي نص عليها الدستور بإنشاء مجلس الشورى المنتخب»، منوهاً بالعملية الانتخابية التي جرت في 2 أكتوبر الحالي.

وأكد أن قطر مرت بمرحلة تحديث سريع، وأنجزت شبكة أمان واسعة تضاهي الدول المتقدمة، مبيناً أن قطر خطت خطوات مهمة في تحقيق الأمن الغذائي وتحقيق التنمية الاقتصادية والحفاظ على سعر صرف الريال القطري.

وأشار إلى أن بلاده ماضية في تحقيق رؤية قطر 2030، لافتاً في هذا السياق إلى إجراء تعديلات تشريعية لتسهيل المعاملات التجارية، مبيناً أن مساهمة الصناعات المحلية ارتفعت لتحتل المرتبة الرابعة.

وقال أمير قطر إن بلاده حافظت على ترتيبها الائتماني المرتفع لدى المؤسسات المالية العالمية وعلى النظرة المستقبلية لاقتصادها.

وعن علاقاتها الدولية، لفت الأمير إلى أنّ قطر تُذكر إيجابياً في الأزمة الأفغانية لاختيارها سياسة الوساطة بدلاً من الحروب، مشيراً إلى أنّ قطر تملك علاقات جيدة مع جميع دول العالم.

وأكد أنّ «علاقات الأخوة والتاريخ والجغرافية تجبر قطر على الحفاظ على مجلس التعاون الخليجي»، موضحاً أنّ قطر حرصت على تجاوز الخلاف في مجلس التعاون الخليجي بالحوار، مشيراً إلى أن الدوحة تسعى لترسيخ الوفاق الذي تحقق في قمة العلا.

وحول بطولة كأس العالم التي ستعقد في قطر عام 2022، أكد أنّ قطر قد استكملت البنى التحتية لها وعلى وشك الانتهاء من تجهيزها.

البرهان: رئيس الوزراء

أضاف أنه يحتفظ برئيس الوزراء المدني المخلوع، عبد الله حمدوك، في منزله «من أجل سلامته»، مشيرا إلى أنه سيعيده إلي منزله سريعا.

واتهم البرهان في أول مؤتمر صحفي له منذ إعلان الاستيلاء على السلطة الاثنين السياسيين بالتحريض على القوات المسلحة، قائلا إن حمدوك كان محتجزا في منزله ولم يتضرر.

وكان جنود قد اعتقلوا رئيس الوزراء وأعضاء حكومته الاثنين قبل ساعات من ظهور البرهان علي شاشة التلفزيون للإعلان عن حل مجلس السيادة، وهو الهيئة التي أنشئت لتقاسم السلطة بين الجيش والمدنيين.

ومازالت الاحتجاجات تتواصل في العاصمة السودانية لليوم الثاني مع إغلاق العديد من الطرق والجسور والمتاجر.

وأفادت تقارير بقطع روابط الهاتف والإنترنت بشكل كبير. كما قتل عشرة أشخاص على الأقل، منذ بدء الاضطرابات.

وأدى استيلاء الجيش على السلطة إلى وقف انتقال السودان إلى الديمقراطية بعد عامين من انتفاضة شعبية أطاحت بالرئيس عمر البشير.